

كلمة أمين عام أيوفي د. حامد بن حسن ميرة في حفل الافتتاح الرسمي للقممة الإفريقية
للتمويل الإسلامي في جيبوتي برعاية وحضور فخامة رئيس الجمهورية
الثلاثاء ٠٨ نوفمبر ٢٠١٧م فندق كمبنسكي

فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيلة

دولة رئيس الوزراء عبدالقادر محمد كامل

معالي محافظ البنك المركزي أ. أحمد عثمان

أصحاب الفضيلة والمعالي والسعادة

السيدات والسادة

أيها الحفل الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسعد الله صباحكم بالخيرات والمسرات..

إن لشرف بالغ لي أن أكون شخصياً وأن تكون أيوفي مؤسسياً في حاضرة مهمة من حواضر العروبة

والإسلام.. أن نكون هنا في جيبوتي..

جيبوتي الكرم.. جيبوتي الأصالة.. جيبوتي النخوة والعروبة..

جيبوتي.. التي تشهد نهضة ونمواً في الجوانب المختلفة، ومن أهمها توثيق عرى العلاقة مع المحيط

العربي والإسلامي، والاهتمام المتزايد والنمو في المالية والمصرفية الإسلامية وتهيئة البنية التحتية لها..

ومن ذلك ما نسعد ونفخر به من انضمام البنك المركزي الجيبوتي لعضوية أيوفي خلال الأشهر

القليلة الماضية..

فخامة الرئيس .. أيها الحفل الكريم ..

بدأت قصة نجاح الصناعة المالية الإسلامية قبل قرابة أربعين عاماً بمبادرات فردية من علماء واقتصاديين ورجال أعمال، ثم كتب الله لها القبول حتى بلغت المصرفية الإسلامية والمالية الإسلامية الآفاق من أقصى شرق الدنيا إلى غربها، ولم تعم بخيرها ونفعها المسلمين فقط بل شملت المسلمين وغير المسلمين امتثالاً لرسالة الإسلام الخالدة (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) حتى وصل حجم أصولها إلى أكثر من ٢ ترليون دولار أمريكي ونمت ومازالت تنمو بمتوسط معدل نمو يتراوح بين ١٥% - ١٧% سنوياً ليكون من أعلى معدلات النمو في القطاعات المالية.

ولعلي أخص بالذكر هنا ما تشهده قارتنا السمراء الفتية من اهتمام وتطور ملحوظ بالمالية الإسلامية من أقصى شمالها إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، من نمو في حجم أصولها، وعدد بنوكها ومؤسساتها المالية الإسلامية، وعدد إصدارات صكوكها، والأنظمة والقوانين والتشريعات المتعلقة بها، وتوفير البنية التحتية المهيئة لها، مما سيكون له أثر إيجابي كبير في تعزيز الشمول المالي في هذه القارة الشابة الفتية، وتمكين شرائح أكبر من مواطني إفريقيا من الحصول على فرصة الانتفاع من النظام البنكي والمالي، وهو ما يساهم في تنمية اقتصادية أفضل، ودعم جهود معالجة الفقر بشكلٍ أكفأ.

أيها الحفل الكريم:

إن من الحقائق الديموغرافية المهمة التي أود التنبيه لها والإشارة إلى أهمية إعطاء الأولوية للعمل على التواءم معها، أن أمتنا هي أمة شابة فتيّة. ففي الوقت الذي تعاني دولاً في الغرب بل وفي الشرق من قلة أعداد الشباب، فإن ما لا يقل عن نصف سكان الدول الإسلامية من الشباب. وهو ما يمثل تحدياً مع كونه يمثل فرصة إن أحسننا التعامل معه واستغلاله؛ فالشباب بحاجة إلى توفير فرص وأنشطة اقتصادية. ولعل من أنجع وأمثل الحلول لذلك هو تشجيع ودعم ريادة الأعمال وتوسيع فرص التوظيف الذاتي من خلال التوسع في عقود المشاركات، وهي المجالات التي يجب على المالية الإسلامية أن يكون لها دورٌ ريادي ومحوري فيها. إن من الواجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تبادر لاستثمار هذه الفرص ودعمها لما تتضمنه من أهداف وأغراض تجارية واستثمارية وكذلك من زاوية وهدف اجتماعي وتنموي واقتصادي.

أصحاب المعالي والسعادة .. أيها الحفل الكريم

لما بدأت هذه الصناعة تخطو نحو العالمية بادرت الأطراف الفاعلة منها إلى نقل الصناعة المالية الإسلامية نقلة نوعية إلى المزيد من المهنية والاحتراف والمؤسسية وخلق مستويات أعلى من التواءم والتجانس وذلك من خلال تأسيس المنظمة الدولية المهنية غير الربحية الأولى (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أيوبي) وذلك في مملكة البحرين عام ١٩٩١.

ورغم أن أيوبي لم يمض من عمرها إلا قرابة ٢٧ عاماً، فإنها وبفضل الله قد حققت للصناعة إنجازات مهنية في غاية الأهمية، أهمها إتمام إصدار (١٠٠) معيار في خمسة مجالات مهمة، هي: معايير المحاسبة، والمراجعة، والحوكمة والأخلاقيات، بالإضافة إلى المعايير الشرعية، والتي أصبحت

المرجعية الشرعية الحقيقية الأولى للصناعة على مستوى العالم، والتي اعتمدها مجموعة من البنوك المركزية والسلطات الإشرافية والرقابية حول العالم على سبيل الاسترشاد أو الإلزام. هذه المعايير يصدرها مجلس شرعي يضم ٢٠ عالماً من قرابة ١٥ دولة حول العالم من جميع المذاهب الفقهية المعتمدة، وتتوفر بسبع لغات حية (أربعة منها ناجزة هي: العربية والإنجليزية والفرنسية والروسية) وثلاثة تحت العمل، هي الأوردية والتركية والصينية.

إن المرحلة المهمة التي تعيشها الصناعة، وفي ظل طابعها الدولي، تجعل أن من أولى الأولويات، السعي لأن يتم تطبيق هذه المعايير بشكلٍ إلزامي، وهو ما يجعل البنوك المركزية والسلطات الرقابية والإشرافية في الدول المختلفة أمام مسؤولية تاريخية تتمثل في اتخاذ قرار بالإلزام بتطبيق هذه المعايير.. إن صناعة عابرة للقارات كالصناعة المالية الإسلامية اليوم لم يعد مقبولاً فيها أن تخضع لتجارب وآراء فردية، فالصك الذي يصدر في جنوب إفريقيا مثلاً قد يكون لتمويل نشاط تجاري في تونس ويكون مدرجاً في سوق ماليزيا المالية ويحمله مستثمر في لندن.. إذا فإنه لم يعد ممكناً في حق صناعة بهذا الحجم وهذا الوضع أن نكون تابعة لآراء متضادة ومتضاربة.

إن الرتم المتسارع لنمو هذه الصناعة المباركة والحاجة لتوسيعها يتطلب الاستفادة الكاملة من جميع التجارب السابقة وتطبيق أفضل الممارسات، وعدم إعادة اختراع العجلة من جديد وتكرار الجهد.. إن المطلوب لتجنب كل هذه السلبيات العظمى أن يتم الإلزام بتطبيق معايير دولية مهنية ذات مصداقية عالية كمعايير أيوبي. وتزداد أهمية ذلك بشكلٍ أكبر في الأسواق الناشئة وحديثه الانضمام للصناعة وبالأخص في إفريقيا لاختزال واختصار جهود امتدت على مدار قرابة ٤٠ عاماً، مع كفاءة أعلى ومصداقية أكبر وترشيد للنفقات المالية المترتبة على ذلك بشكلٍ أمثل، والوصول إلى مستوى حوكمة وثقة أرفع ونفي لمظاهر تعارض المصالح بشكلٍ أكثر احترافية.

إن إلزام الدول المختلفة لكل البنوك والمؤسسات التي تقدم منتجات مالية إسلامية بتطبيق معايير أيوبي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB لم يعد نفعاً ولا تكميلاً ولا تحسناً، بل هو واجب المرحلة العاجل. كما إن الإلزام بتطبيق هكذا معايير لا يمكن أن يمس بخصوصيات الدول المختلفة القانونية والضريبية والتشريعية والمحاسبية وغيرها، وإنما يتواءم معها، حالها في ذلك حال تطبيق أي نوعٍ آخر من المعايير الدولية التي هي محل تطبيق الآن.

شكراً فخامة الرئيس

شكراً جيوتي رئيساً وحكومة وشعباً

شكراً البنك المركزي الجيبوتي

شكراً لكل من ساهم من تنظيم هذه الفعالية المهمة والحدث السنوي الكبير.

شكراً لكم أيها الإخوة والأخوات..

على أملٍ في تجديد اللقاء.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته